



ISSN: 1817-6798 (Print)

Journal of Tikrit University for Humanities

available online at: <http://www.jtuh.tu.edu.iq>**Taha Mohamed Suhaila**

College of Education Department of arabic language

Mohanad Ahmed Hasan

College of Arts Department of arabic language

* Corresponding author: E-mail: اميل الباحث

Keywords:In
fi
C
M
F**ARTICLE INFO****Article history:**

Received 4 July, 2021

Accepted 17 Aug 2021

Available online 25 Jan 2022

E-mailjournal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.iqE-mail : adxxxx@tu.edu.iq

The choices of Abi Ali Ali Al-Shalubin in his Book *AlTawta'a fi Al-Nahw*

A B S T R A C T

There is no doubt that Arabic grammar for the sake of sciences has a place, and the best of it is useful, as where is the tongue straight and one rises the statement. and he classified our good ancestors' great works in Arabic sciences, and in grammar in particular, and they were not limited to books of implement. They went beyond that until they began to cross that every country has a grammatical school, and everyone has a curriculum that distinguishes it from others. (*Al-Tawta'ah fi Al-Nahw*) by Abu Ali Al-Shalubin was not studied even though it contained great grammatical efforts and was investigated by Dr. Youssef Ahmed Al-Mutawa. Al-Shlobin was influenced by the intellectual atmosphere of the grammarians of his time. He choose the most agreeable opinions to him and rejected what differed from his doctrine.

© 2022 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: <http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.29.1.1.2022.11>

اختيارات أبي علي الشلوبين في كتابه التوطئة في النحو

أ. د سهيلة طه محمد البياتي / كلية التربية / قسم اللغة العربية

أ. د. مهتد أحمد حسن / كلية الآداب / قسم اللغة العربية

الخلاصة:

اختيارات أبي علي الشلوبين في كتابه ((التوطئة في النحو))

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين أما بعد:-

مما لا شك فيه أنّ النحو العربي من أجلّ العلوم مكانة , وأجودها نفعاً , حيث به يستقيم اللسان وتعلو المرء في البيان.

وقد صنّف سلفنا الصالح مصنّفات جليّة في علوم العربية , وفي النحو خاصّة ولم يقتصر على كتب التقعيد, بل تجاوز ذلك إلى أن بدأوا يتنافسون في أن يكون لكل قطرٍ مذهب نحوي , ويكون لكل عالم

منهج يميزه عن غيره , مقيداً باللاحق من السابق مصنفاً ماتمليه عليه القريحة .
وخلال بحثنا في كتب التراث اللغوية استوقفنا كتابه ((التوطئة في النحو)) لأبي علي الشلوبين (ت 645هـ) ولم يدرس هذا الكتاب مع أن فيه جهوداً نحوية كبيرة ومحقق من قبل الدكتور يوسف أحمد المطوع .

ولقد تأثر الشلوبين بالجو الفكري للنحاة في عصره , فهو مع اتصاله الفكري الدائم مع بعض النحاة المعاصرين له في المشرق والمغرب يورد كثيراً من آراء سابقيه . فيفاضل بينها , ويرجح ما يراه يتفق مع رأيه ويرفض ما يختلف مذهبه

الكلمات المفتاحية:- (الاختيار , الترجيح, الخلاف النحوي , ابو علي الشلوبين, النحو في الاندلس, سيويه) .

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين , والصلاة والسلام على نبيتنا الأمين , وعلى آله وصحبه الغر الميامين , وعلى من سعى سعيهم ونهج سبيلهم إلى يوم الدين .

أما بعد فإن النحو طرقه متشعبة ومسائله متفرقة , وفي كل باب منه تجد آراء متعددة؛ وللنحاة في خضم هذه الآراء والاختلافات اختيارات تحدد شخصية ومذهب كل واحد منهم , فمن وافقت اختياراته مذهبهم البصري يوصف بأنه بصري المذهب ومن وافقت اختياراته مذهبهم الكوفي يوصف بأنه كوفي المذهب , وغير ذلك يقال .

مما لا شك فيه أن النحو العربي من أجل العلوم مكانة , وأجوده نفعاً , حيث به يستقيم اللسان وتعلو المرء في البيان .

وقد صنّف سلفنا الصالح مصنفات جليّة في علوم العربية , وفي النحو خاصة ولم يقتصروا على كتب التقييد, بل تجاوز ذلك إلى أن بدأوا يتنافسون في أن يكون لكل قطر مذهب نحوي , ويكون لكل عالم منهج يميزه عن غيره , مقيداً باللاحق من السابق مصنفاً ماتمليه عليه القريحة .

وقد بذل العلماء جهود عظيمة لناصيل هذه العلوم وتبسيطها فوضعوا المتون الاساسية لكل علم , ثم اعملوا فيها يد الشرح والتقريب وكان من بين هذه الكتب ((التوطئة في النحو)) لابي علي الشلوبين .

وخلال بحثنا في كتب التراث اللغوية استوقفنا كتابه ((التوطئة في النحو)) لأبي علي الشلوبين (ت 645هـ) ولم يدرس هذا الكتاب مع أنّ فيه جهوداً نحوية كبيرة ومحقق من قبل الدكتور يوسف أحمد المطوع، وتعد من أقدم الكتب التي وصلت إلينا من الأندلس إذ برع في علوم العربية، وعرف بامامته في النحو بين علماء عصره .

والشلوبين أو الشلوبيني _موضع البحث_ اسم لا يكاد مؤلف من المؤلفات النحوية يخلو منه وبالأخص مؤلفات القرن السابع الهجري ، وقد عمدنا إلى كتابه (التوطئة) نستقصي بالبحث أهم اختياراته النحوية للمسائل التي يرد فيها اختلاف؛ فاستطاع البحث أن يحصي له عشرة اختيارات رتبناها على وفق ورودها في (التوطئة) وقدما لها بتمهيد عرّفنا فيه بشكل موجز بأبي علي الشلوبيني وبكتابه (التوطئة) ؛ وربّ سائل يسأل لماذا الشلوبين بالذات؟ أقول مردداً قول الدكتور يوسف أحمد مطوع في قوله: إنّنا حين نطالع بعض مؤلفات الأندلسيين في القرن السابع، التي بين أيدينا، أمثال مؤلفات ابن مالك ، وابن عصفور ، وابن الضائع ، وأبي حيّان النحويّ ، تلك النجوم البارزة في سماء النحو ، التي غصّت المكتبات المتخصصة في جميع أنحاء العالم بها.

أقول إنّنا حين نطالع معظم مؤلفات هؤلاء نجد أنّ جلّهم من تلاميذ الشلوبيني ، أو ممن يمتّون إلى مدرسته بصلة.

والله سبحانه هو الموفق وإليه قصد السبيل.

التمهيد

أولاً. الشلوبيني:-

هو الأستاذ أبو عليّ عمر بن محمّد بن عمر بن عبد الله الإشبيليّ الأزديّ الأندلسيّ ، المعروف بالشلوبيني⁽¹⁾.

والشلوبيني هذه التسمية نسبة إلى (شَلُوبينية) حصن بالأندلس من أعمال كورة البيرة على شاطئ البحر⁽²⁾ ؛ وقد أورد بعض المؤرخين اسمه بدون ياء النسب، فقال :الشلوبين، وهي تعني بلغة الأندلس :الأبيض والأشقر⁽³⁾.

مولده وفاته:-

وقد ولد أبو علي سنة اثنتين وستين وخمسائة ، بأشبيلية، وكانت وفاته ، ليلة الخميس الخامس عشر من صفر سنة خمس وأربعين وستمائة ، عن ثلاث وثمانين سنة⁽⁴⁾ .

نشأته:-

وقد نشأ أبو علي الشلوبيني في إشبيلية من أسرة متوسطة الحال ولم يكن من طبقة غنية أو ذات مكانة عالية⁽⁵⁾؛ فإن الروايات تذكر أن والده كان خبّازاً⁽⁶⁾، ونجد رواية أخرى تذكر أنه كان خادماً⁽⁷⁾.

أخذ النحو عن فطاحل زمانه، كابن زرقون، وابن ملكون، والسهيلي، والجزولي، وغيرهم من علماء النحو، ولم يقتصر ثقافته وتعلمه على حدوده الإقليمية بل تعداها إلى المعاصرين له من العلماء في المشرق والمغرب العربي، فقد جرت بينه وبين أبي طاهر السلفي في الأسكندرية مراسلات كثيرة حصل بها على إجازة خاصة من أبي طاهر.

ولقد صابر الشلوبين أكثر من ستين عاما يرفع لواء المعرفة ويثبت نورها في جنبات الأندلس فلم يكن مجلسه خاصا لتثقيف شباب أشبيلية بل كان على حد قول ابن سعيد ((غاصا بالبادية والغرباء من الأفاق)).

مكانته بين العلماء :-

يقول ابن سعيد فأنفت نفسه من صنعته ، وانحرفت همته عن حرفته ، وعكف من صباه على النحو حتى برع فيه، ولم يترك أحداً في عصره يوازيه⁽⁸⁾ ، فكانت حرفة والده ، مع علو همته ، سبباً من الأسباب التي أوقدت فيه روح التمرد على وضعه، وما زال يخطو خطا حثيثة في سبيل تحصيل العلم، ويتقلب على أيدي كبار علماء عصره، وحفاظ زمانه حتى استوى عوده ، ونضجت عقليته⁽⁹⁾؛ والذي يدلّ على هذا الاستواء والنضوج ما نقله أئمة المترجمين في حقّه ؛يقول الذهبي : ((وكان إماماً في العربية لا يشقّ غباره ولا يجارى ، تصدّر لإقراءها ستين سنة))⁽¹⁰⁾ ، ويقول ابن العماد في وفيات سنة خمس وأربعين وستمائة : ((وفيها أبو علي الشلوبيني أحد من انتهت إليه معرفة العربيّة في زمانه))⁽¹¹⁾ ، ويقول ابن خلكان : ((كان إماماً في علم النحو مستحضراً له غاية الاستحضار ، وقد رأيت جماعة من أصحابه وكلهم فضلاء ، وكل واحد منهم يقول : ما يتقاصر الشيخ أبو علي الشلوبيني عن الشيخ أبي علي الفارسي ، ويغالون فيه مغالاة زائدة))⁽¹²⁾ .

قال ابن الأبار : (أبو علي الشلوبيني رئيس النحاة بالأندلس، وكان في وقته عليمًا بالعربية لا يُجارى ولا يبارى، قياماً عليها واستبحاراً فيها، وانتفع به الشلوبين كان من إجادة الإلقاء وحسن الإفادة وسهولة العبارة على غاية)⁽¹³⁾.

وأخيراً فإنّ العاشق لعلم النحو ،والقارئ لكتبه قلّ أن يتصحّف كتاباً في النحو مهما قصر، إلا واسترعى انتباهه اسم الشلوبيني ،ففي كل مشكلة له رأي ، وفي كل معضلة له تفسير ، هذا إلى أننا حين نطالع بعض مؤلفات الأندلسيين في القرن السابع ، التي بين أيدينا ، أمثال مؤلفات ابن مالك، وابن عصفور ،واللبي، وابن الضائع ،وأبي حيان النحوي، تلك النجوم البارزة في سماء النحو ،التي غصت المكتبات المتخصصة في جميع أنحاء العالم بها.

أقول إننا حين نطالع معظم مؤلفات هؤلاء نجد أنّ جلّهم من تلاميذ الشلوبيني، أو ممن يمتون إلى مدرسته بصلّة⁽¹⁴⁾.

ثانياً. كتابه (التوطئة) :

يُعَدُّ كتاب التوطئة لأبي علي الشلوبيني شرحاً للمقدمة الجزولية في النحو، وهي المسماة بـ(القانون)، والتي يقول فيها صاحب كشف الظنون: ((المقدمة الجزولية في النحو، وهي المسماة بالقانون، صنفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي البربري النحوي المتوفى سنة سبع وسبعين وستمائة، وأغرب فيها، وأتى فيها بالعجائب، وهي في غاية الإيجاز مع الاشتغال على شيء كثير من النحو، لم يسبق إلى مثله، فشرحها جماعة من الفضلاء...، منهم من وضع لها أمثلة، ومع هذا فلا يفهم حقيقتها إلا أفاضل البلغاء، وأكثر النحاة يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراد مؤلفها منها، فإنها رموز وإشارات...، وقال بعضهم: ليس فيها نحو، إنما هي منطق، لدقة معانيها وغرابة تعاريفها⁽¹⁵⁾).

وهذه المقدمة ألفه الجزولي، وشرحها اثنا عشر شارحاً منهم الشلوبين: الذي شرحها في ثلاثة شروح سمي الأول: الشرح الصغير، والثاني الشرح الكبير ثم التوطئة في النحو.

ومهما يكن من أمر هذه المقدمة فإن صاحب كشف الظنون يقرر على اشتغالها على شيء كثير من النحو؛ لم يسبق إلى مثله، ولا يفهم حقيقة هذه المقدمة إلا أفاضل البلغاء، وفي كلامه هذا يدلّ على فضل أبي علي الشلوبيني على علماء عصره وتقوّه عليهم إذ يخوض هذا المضمار الصعب.

وقد حقق كتاب التوطئة الدكتور يوسف أحمد المطوع، وقد ذكر أنه حققه بالاعتماد على نسخة فريدة في العالم، بدار الكتب القومية بالقاهرة تحت رقم 268 نحو/تيمور، وتقع في 208 صفحة.

الاختيار لغة:

مشتقة من الخير، وهو خلاف الشر قال ابن فارس ((الخاء والياء والراء، أصله العطف والميل))⁽¹⁶⁾، وخار الرجل على صاحبه خيراً وخيرة وخير فضله على غيره⁽¹⁷⁾.

ذهب ابن سيده إلى حد الخيار يكون للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث، والخيار: خلاف الاشرار، الخيار: الاسم من الاختيار⁽¹⁸⁾.

وأشار الجوهري إلى إن الاختيار: الاصطفاء والتخير وخيرته بين الشئيين، أي فوضت إليه الخيار.⁽¹⁹⁾

وأما صاحب دستور العلماء، فذهب إلى أنّ الاختيار لترجيح أحد الأمرين أو الأمر على الآخر، أو إخراج الكلام على مقتضى الظاهر، وإخراجه لأعلى مقتضاه⁽²⁰⁾.

وقال الكفوي بأن الاختيار: الارادة⁽²¹⁾.

وأما الاختيار اصطلاحاً فإنه ((ترجيح الشيء وتخصيصه وتقديمه على غيره))⁽²²⁾.

وقد جاء في الموسوعة الفقهية الكوفية بأن القصد إلى أمر مترددين الوجود والعدم داخل في قدره الفاعل على الترجيح أحد الجانبين على الآخر⁽²³⁾.

وقد فرق العلماء بين الاختيار والترجيح بقولهم:⁽²⁴⁾

إن الاختيار أعم من الترجيح، فبينها عموم وخصوص مطلق، فكل ترجيح اختيار، وليس كل اختيار ترجيحاً، لأن الاختيار هو مطلق الميل إلى أحد الأقوال دون ذكر ما له من مزية على القول الآخر، واما الترجيح فهو تقوية أحد الطرفين على الآخر.

1. عمل (إن) مضمرة دون مسوغ لإضمارها.

ليس من نواصب الفعل ما يُضمَرُ إلّا (أن) ،ولها موضعٌ يلزم فيه إضمارها، وموضع يجوز فيه الأمران؛ وتفصيلات كلِّ موضعٍ مشهورةٌ معروفةٌ ، وما عدا ما ذُكِرَ من هذين الموضعين يلزم فيه إظهارها، نحو : أمرك بأن تقومَ ، ويعجبني أن تقومَ.

فإن نُصِبَ الفعلُ دون مسوغ لإضمار الناصب _وهو البتة (أن)_ كقوله: [الطويل]

ألا أيُّها الزاجري أحضِرَ الوغى وأنَّ أشهدَ اللّذاتِ هل أنت مُخلدي⁽²⁵⁾

فهذا محلُّ خلافٍ بين النحويين ؛ فهو عند البصريين شاذٌّ كما ذكر ذلك الشلوبين صاحبنا ،أمّا الكوفيون فإنهم يجيزون النصب بإضمار (أن) ضرورة بحرف مصدري محذوف وذلك لعطف (وأن اشهده عليه)⁽²⁶⁾.

أمّا سيبويه رأس البصريين فرواية البيت عنده برفع (أحضر) لحذف الناصب⁽²⁷⁾ .

اختار أبو علي مذهب البصريين إذ قال ((ويروى: أحضِرَ الوغى ،بالرفع، وهو أقيس الوجهين، لأن قياس (أن) لا تعمل مضمرة إلا في الموضعين المتقدمين _ يقصد اللزوم والجواز _ لأنَّ هناك ما يجعل عوضاً منها وهو الحرف المذكور فيها ، فإذا لم تعمل فينبغي أن يكون الفعل المضارع هناك مرفوعاً، على أصله، قبل دخول النواصب والجواز عليه. مع إنه جاء بلفظة (أحضر) بالنصب ،فاضمر (أن) في موضع ينبغي أن تكون مضمرةً وهو عند البصريين شاذ))⁽²⁸⁾.

2. لغة أكلوني البراغيث.

مذهب جمهور العرب أنه إذا أُسند الفعلُ إلى ظاهر _مثنى_ ،أو مجموع_ وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع ،فنقول : (قام الزيدان، وقام الزيدون ،وقامت الهندات).

ومذهب طائفة من العرب _وهم بنو الحارث بن كعب _أنَّ الفعل إذا أُسند إلى ظاهر _مثى أو مجموع _أُتي فيه بعلامة تدلُّ على التثنية أو الجمع ، فنقول : ((قاما الزيدان، قاموا الزيدون، وقُمنَ الهندات))⁽²⁹⁾ ؛ومذهب هذه الطائفة بالنسبة إلى جمهور العرب يُعدُّ لغة قليلةً، وهي التي يعبر عنها النحويون بلغة (أكلوني البراغيث)⁽³⁰⁾ .

والذي يختاره أبو علي هنا هو حذف هذه العلامة فهو إذاً مع جمهور العرب ؛ يقول أبو علي : ((وعلمة التثنية وعلامة الجمع يجوز إثباتها شذوذاً))⁽³¹⁾ ، نحو قوله: [التقارب]

يلومونني في اشتراء النَّخ يل أهلي فكلُّهُم ألوم⁽³²⁾

الشاهد فيه : قوله (يلومونني..... أهلي) حيث ألحق واو الجماعة بالفعل المسند إلى الفاعل الظاهر على لغة بني الحارث بن كعب والقياس (يلومني أهلي)

ونحو قوله: [السريع]

ألفيتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقية⁽³³⁾

وهي لغة (أكلوني البراغيث) وحذفها أفصح لخروج الضمائر عن أصلها من الاسمية إلى الحرفية، أو لما في ذلك من الإضمار قبل الذكر في غير موضعه، إن جُعِلَ المرفوع بعدها بدلاً، أو لما في ذلك من عدم جريان التثنية والجمع على طريقة الأفراد، إن جعل المرفوع مبتدأ، والفاعل مرتبته أن يلي الفعل، ومرتبة المفعول ألا يليه، نحو قولك: (ضرب زيداً عمراً)، ثمَّ يجوز وقوع كل واحدٍ منهما في موضع الآخر، نحو: ضرب عمراً زيداً، وقد يجب الأصل مرة والرفع أخرى))⁽³⁴⁾ . وكل فاعل اتصل بضمير يعود على المفعول نحو قوله تعالى (وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات) وضرب زيداً أبوه....والمقون بالاً دون المفعول نحو ماضرب زيداً إلا عمرو) .

3.زيادة(منْ).

ذكر أبو علي أن (منْ) لا تزداد عند البصريين ، وأن الكوفيين أجازوا ذلك⁽³⁵⁾ ، وانشدوا:

يا شاة من قنصٍ لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم⁽³⁶⁾

وقول الآخر: [البسيط]

آل الزبير سنام المجد، قد علمت ذاك القبائل والأثرون من عدا⁽³⁷⁾

يقول ابن هشام: ((وذلك وفيما زعم الكسائي من أنها ترد زائدة ك(ما)، وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في أنَ الأسماء تزداد))⁽³⁸⁾ .

ويختار أبو علي مذهب البصريين في عدم زيادة (مَنْ) ، ويردُّ على الكوفيين بقوله: ((ولا دليل فيهما _أي في البيتين _ لاحتمال أن تكون (مَنْ) فيهما نكرة موصوفةً بالمصدرية، أو بالفعل الذي ناب المصدر منابه، والزيادة إنما هي للحروف، و(مَنْ) لا تكون حرفاً، فَبَطُلَ مذهب الزيادة))⁽³⁹⁾ .

4.الألف واللام الداخلة على حاضر، بين الجنسية والعهدية ، نحو : (قال هذا الرجل).

الألف واللام ضربان :جنسيتان، وعهديتان ؛ فالجنسيتان: هما الداخلتان على الاسم لا في مَعْرِضِ الحوالة على معهود شخصي ، كقوله تعالى: ((إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا)) [العصر:2] ،والعهديتان: هما الداخلتان عليه في معرض الحوالة على معهود شخصي :ذِكْرًا، كقولك: لقيت الرجل ،فيمن بينك وبين مخاطبك فيه تقدم معرفة))⁽⁴⁰⁾ .

يقول أبو علي: ((ويعرض في الجنسية الحضور ،نحو :قال هذا الرجل ،هذا قول بعضهم))⁽⁴¹⁾.

والذي يختاره أبو علي هو أن (ال) هنا مما أُحيل به على معهود ذكراً؛ فهي عهدية وليست جنسية كما زعم بعضهم ؛يقول: ((والأظهر: إنما هو مما أُحيل به على معهود ذكراً، لأنَّ ما هي فيه هو ما قبله وفي العهدية الغلبة نحو)) (النجم)) والصفة نحو((الحارث والفضل)) ويقسم العهدية إلى ثلاثة أنواع منها العهد الذكري ، والعهد الذهني ،والعهد الحضورى الذي يقصد ابو علي الشلوين ومثال ذلك قوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) أي اليوم الحاضر.⁽⁴²⁾

5.الخلاف في الضمير المتصل بعد (لولا)نحو: لولاك لفعلت.

إذا ولي (لولا) مضمرٌ، فحُقه أن يكون ضمير رفعٍ ،نحو: ((لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)) [سبأ:31]، وسُمِعَ قليلاً (لولاي)، و(لولاك)،و(لولاه)خلافاً للمبرد.

ثم قال سيبويه والجمهور:⁽⁴³⁾ هي جارة للضمير مختصة به، كما اختصت (حتى) والكاف بالظاهر، ولا تتعلق (لولا) بشيء، وموضع المجرور بها رفعٌ بالابتداء ، والخبر محذوف.

ذهب سيبويه إلى أنَّ إيقاع المنفصل المرفوع بعدها هو الوجه كقولك (لولا أنت فعلت كذا) ولايمتنع من إجازة المتصل بعدها كقولك (لولاي ، ولولاك،ولولاه) ويحكم بأن المتصل بعدعا مجرور بها فيجعل لها مع المضمر حكماً يخالف حكمها مع المظهر .

وقال الأخفش :الضمير مبتدأ ،و(لولا) غير جارة ،ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع ،كما عكسوا ،إذ قالوا:((ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا))،وقد أسلفنا أن النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة ؛ فإذا عُطِفَ عليه اسم ظاهر ،نحو : (لولاك وهزید) تعيَّن رفعه، لأنها لا تخفض الظاهر⁽⁴⁴⁾ .

ذهب المبرد إلى أنه لا يجوز أن يليها من المضمرات إلا المنفصل المرفوع واحتج بأنه لم يأت في القرآن الكريم غير ذلك ودفع الاحتجاج بهذا البيت وقال : إن في هذه القصيدة شذوذاً ، وخروجاً عن القياس⁽⁴⁵⁾ .

والذي يختاره أبو علي هو قول سيبويه⁽⁴⁶⁾ والجمهور ؛ ويقول راداً على الأخفش: ((والأخفش يقول: لولا هنا غير عاملة على أصلها ، والكاف في موضع رفع على الابتداء ، والمرفوع بالابتداء من الضمائر ينبغي أن يكون ضمير رفع منفصلاً، فكان القياس أن يكون هذا : لو أنت، كما قال تعالى: ((لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)) [سبأ: 31] ، ولكنه وضع ضمير الخفض موضع ضمير الرفع المنفصل ، كقولهم: ما أنت الغداة كأنا.

وسيبويه يقول :لولا، تخفض من المضمرة خاصة، وإن كانت غير رافعة مع الظاهر.

وقول سيبويه أكثر نظائر فهو أولى⁽⁴⁷⁾.

6.الكاف بين الحرفية والاسمية.

يقول أبو علي :((والكاف، فإنها لا تكون إلا حرفاً جازاً ، في رأي سيبويه⁽⁴⁸⁾)).

وأبو الحسن يجيز كونها حرفاً واسماً، وقول سيبويه أقيس، لأنه لا يجعلها اسماً إلا في الضرورة.

كقوله⁽⁴⁹⁾: [من الرجز]

يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِ⁽⁵⁰⁾

مذهب سيبويه أن كاف التشبيه لا تكون اسماً إلا في ضرورة الشعر كما في البيت آنفاً المعنى أي عن مثل البرد الكاف هنا اسم لمعنى: مثل لدخول حرف الجر عليه.

فهو يختار إذاً أن الكاف حرف ليس غير، ولا تكون اسماً إلا في الضرورة؛ وأما أبو الحسن الذي ذكره أبو علي ونسب إليه إجازة كون الكاف حرفاً واسماً فلعله الأخفش ؛ يقول ابن هشام: ((وقال كثير منهم الأخفش والفارسي : يجوز في الاختيار، فجوزوا في نحو (زيد كالأسد) أن تكون الكاف في موضع رفع، و(الأسد) مخفوضاً بالإضافة⁽⁵¹⁾).

أما مذهب الأخفش والفارسي وكثير من النحويين يجوز أن تكون حرفاً واسماً في الاختيار فإذا قلت (زيد كالأسد) أحتمل الأمرين. وشذ أبو جعفر بن مضاء فقال إن الكاف اسم أبداً لأنها بمعنى مثل⁽⁵²⁾.

ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيراً ،قال الزمخشري في :((فأنفخ فيه)) [آل عمران:49] : إن الضمير راجع للكاف من ((كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ)) [آل عمران :49] ،أي :فأنفخ في ذلك الشيء المماثل لهيئة الطير فيصير طيراً كسائر الطيور حياً طياراً وقرأ عبد الله (فأنفخها) قال: كالهبرقي تتحى ينفخ الفحم وقيل: لم يخلق غير الخفاش ،انتهى. ووقع مثل ذلك في كلام غيره⁽⁵³⁾.

7.الاسم المقسم به إذا لم يسبقه حرف قسم أو عوض من حرف القسم.

يذكر أبو علي أنّ الاسم المقسم يجوز فيه تارةً النصب والجر؛ والجر شاذ ،وتارةً يجوز فيه النصب والرفع؛ ويختار النصب.

يقول أبو علي :((وإما جائز فيه النصب والجر ،وهو قولهم: الله لأفعلنّ ، في غير الاستفهام نصباً وخفضاً؛ والخفض فيه شاذٌّ جداً ،لأنّ الخافض لا يضمّر ويبقى عمله إلّا مع عوض.

وإما جائز فيه النصب والرفع، وهو ما عري من الحروف ، والعوض، مما سُمِعَ مرفوعاً في هذا الباب ، والنصب أوجه⁽⁵⁴⁾ .

وإما لازم فيه الرفع وهو (أيمن) ولعمرك يلزم فيه الرفع بسبب لام الابتداء وإما لازم للنصب وهو عمرك وقعدك .

8.حرفيّة (حاشي).

ذهب الكوفيون إلى أنّ (حاشي) في الاستثناء فعلٌ ماضٍ، وذهب بعضهم إلى أنّه فعل استعمل استعمال الأدوات ،وذهب البصريون إلى أنّه حرف جرّ ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنّه يكون فعلاً ويكون حرفاً⁽⁵⁵⁾.

وعندما عرض أبو علي حروف الجرّ ذكر أنّ منها (حاشي) ، في نقل سيبويه ، وأيّده في هذا النقل واختار نقله؛ يقول أبو علي :((وحتى، وحاشي ، في نقل سيبويه⁽⁵⁶⁾).

ونقل غيره أنه سمع من يقول :اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبع.

وهذا قليل، والأكثر خلافه فلا اعتداد بما قلّ⁽⁵⁷⁾ .

ومن البصريين من قال :تكون حرفاً ،وتكون فعلاً.وقال الكوفيون هي فعل وجه القول الأول السماع والقياس .

أما السماع فقول الشاعر :

ثوبان ليس ببكمةٍ قدمٍ

حاشي أبي ثوبان إنّ أبا

أما القياس فمن أوجه :

أحدها :انك تقول : حاشاي

الثاني :أنه لايجوز أن يكون صلة (ما)المصدرية فلا تقول :قام القوم حاشا زيدا

الثالث : أنه لو كان فعلاً لكان له فاعلٌ وليس له فاعلٌ⁽⁵⁸⁾.

وعاد أبو علي في باب الاستثناء ليؤكد هذا الاختيار؛ فيقول: ((ومما اتفق على أنه يكون حرفاً واختلف في أنه يكون فعلاً :حاشى، وسبب اختلافهم في السماع الذي استند إليه في ذلك، وهو قول الإعرابي : اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشى الشيطان وأبا الأصبع ، هل يجعل أصلاً فيحمل عليه ، أو لا يجعل أصلاً وي طرح ولا يلتفت إليه لِقَلَّتْهُ، وكون الأكثر على خلافه ، وهذا هو الذي ينبغي أن يقال به، وهو مذهب سيبويه⁽⁵⁹⁾ .

9.قوله تعالى : ((وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)) [القمر:12]

أكثر النحويين على أن (عُيُونًا) في قوله تعالى : ((وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)) [القمر:12] تمييز منصوب⁽⁶⁰⁾، وعده ابن هشام من التمييز المحوّل عن المفعول ؛يقول:((أصله :وفَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ⁽⁶¹⁾

لكن أبا علي الشلوبين كان له رأي مخالف ، فهو يرى أن (عُيُونًا) حال منصوب في أحد وجهيه ، أو تمييز منتصب عن تمام الكلام، وهو مفعول شغل عنه الفعل الواقع به من غيره؛ إذ يقول:((ويجوز أن يكون (عُيُونًا) ،في هذا حالاً، أي: فجرنا الأرض في حال أنها عُيُونٌ، فإن قلت :إنّ(الأرض) في حال التفجير ليست بعُيُونٍ ، وإِنّما هي عُيُون بعد التفجير ،فالجواب: أنّه لا يبعد أن تُسمّى قبل كونها عُيُونًا بذلك، ويكون ذلك من باب التسمية بالحال ، كقوله تعالى :((إِنِّي ~ أَرْنِي ~ أَعَصِرُ خَمْراً)) [يوسف:36] ،فإن قلت :فإنّ الحال لا تكون إلّا مشتقةً أو في تأويل المشتق، فكيف تأويل الاشتقاق هنا ؟ فالجواب: إنّّه قد يكون هذا على تأويل : وَفَجَّرْنَا الْأَرْضِينَ مَحَالً بالماء ، أو حَوَامِلَ للماء ، ونحن إذا قلنا ذلك ، أعني (محال الماء) مع التفجير ، كانت الحال أو الحوامل عُيُونًا، فإن قلت :فما أجود الوجهين في المعنى : الحال أو التمييز ؟ فالجواب: إنّ الأجودَ في المعنى الحال، لأنه أبلغ من حيث كانت الحال من صاحبة الحال ، فيأتي من ذلك أن الأرض كلّها عيون، وإذا كان الأمر كذلك يكون (التمييز مفعولاً يُشغَل عنه الفعل الواقع به من غيره)لم يثبت ، في قولك : فَجَّرْنَا الْأَرْضَ عِيُونًا، إذ الأظهر فيه والأولى غيره، فيكون التمييز على هذا، موضع نظر لم يثبت بعد، وإنما الثابت كون التمييز منقولاً عن الفاعل ،وكذلك ذكره النحويون⁽⁶²⁾ ، ولم يذكروا هذا الوجه⁽⁶³⁾.

أقول إذا كان الأصل في الحال أنّه مشتق يُبَيِّنُ الهيئات، والتمييز جامد يُبَيِّنُ الذوات، و(عيون) في قوله تعالى:((وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)) [القمر:12] ؛اسم جامدٌ وهو يُبَيِّنُ الذات ، أقول فلعلّ الأصوب أن

يبقى على أصله وهو كونه تمييزاً منصوباً ، ولا حاجة بنا إلى هذا التقدير الذي ذكره أبو علي ؛ فإن المعنى الذي أراد أن يصل إليه بوساطة هذا التقدير ؛ هو موجود في التمييز أصلاً؛ وذلك أنه قد أفاد أنّ الأرض قد كانت صارت عيوناً كلها، وأنّ الماء قد كان يفور من كل مكان منها. ⁽⁶⁴⁾ ولعلّ هذا ما قصده أبو علي عندما لجأ إلى تأويل (محال، أو حوامل) ، لأنه يرى الإتيان من ذلك أنّ الأرض كلّها عُيُونٌ.

وقد ذهب محمود الصافي إلى أنّ (عيوناً) تمييز محوّل عن مفعول به (الفاء) عاطفة (على أمر) ، متعلق بـ(التقى) ونائب الفاعل ضمير يعود على أمر وجملة (فَجَرْنَا...) لا محل لها معطوفة على جملة فتحنا ، وجملة (التقا الماء) لا محل لها معطوفة على جملة (فَجَرْنَا) ⁽⁶⁵⁾.

وأشار محيي الدين درويش إلى أنّ (عيوناً) تمييز فإنّ نسبة فجرنا إلى الأرض مبهمة وعيوناً مبين لذلك الأبهام، والاصل: وفَجَرْنَا عيون الأرض فحول المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وجيء بالمضاف تمييزاً فالتقى عطف على فَجَرْنَا والماء فاعل التقى وعلى امر متعلقان بالتقى وأفادة على معنى التعليل والمعنى اجتمع لأجل إغراقهم المضي أزلاً . وقيل: في موضع نصب على الحال ⁽⁶⁶⁾.

10. النَّاصِبُ لِلْمَفْعُولِ لَهُ.

ذكر أبو علي أنّ انتصاب المفعول له إنّما هو بإسقاط حرف الجرّ ⁽⁶⁷⁾ ، وذكر أنّ هذا رأي سيبويه ⁽⁶⁸⁾؛ وذكر وجهاً آخر وهو ((انتصاب المصدر الملاقى في المعنى ، لأنّ (الضرب) مثلاً أدب في المعنى ⁽⁶⁹⁾.

أما البصريون ذهبوا إلى أنّ ناصبه الفعل على تقدير لام العلة ، وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا أنّ مفعول المطلق، ثم اختلفوا فقال الزجاج: ناصبه فعل مقدر من لفظه نحو : (جتتك إكراماً) تقدير الفعل (جتتك أكرمك إكراماً).

وقال الكوفيون: ناصبه الفعل المتقدم عليه لإتته ملاقٍ له في المعنى ⁽⁷⁰⁾....

والذي يختاره أبو علي هو رأي سيبويه ؛مُعللاً ذلك بقوله : ((والأوّل أجودُ، لأنّ المصدر هنا ليس معناه كمعنى الأدب في قولك : (ضربته أدباً، لأنه ليس كلّ ضَرْبٍ أدباً ، ولا كلّ مجيء طمعاً ؛ففارق المصدر الملاقى في المعنى ، في نحو قولهم : (حبسته منعاً، وآليت حلفة) ⁽⁷¹⁾

ذهب ابن الصائغ إلى أنّ المجرد الأكثر فيه النصب نحو (ضربته تأديباً) وقد يجر فيقال (ضربته لتأديب) ⁽⁷²⁾

وقد جمع العجاج بين المعرفين والمجرد في رجزه إذ قال ⁽⁷³⁾:

مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمَحْبُورِ

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جَمُوهِرٍ

الخاتمة

وفي الختام لقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:-

1. استطاع البحث أن يحصي عشرة اختيارات نحوية لأبي علي في كتابه (التوطئة في النحو).
2. ظهر جلياً تعلق أبو علي الشديد بـسيبويه، فهو يورد كثيراً من آرائه في معظم أبواب التوطئة.
3. كان الأكثر والأقل معياراً واضحاً في اختيارات أبي علي، فهو دائماً يحمل على الأكثر ويجعله أصلاً، ويطرح الأقل ولا يجعله أصلاً.
4. كان أبو علي إذا اختار رأي مذهب بعينه _وهو على الأغلب المذهب البصري_ فإنه يردُّ على الآخر.
5. يستعمل أبو علي عبارات متنوعة لبيان اختياره، منها مثلاً: (والأول أجود)، و(هذا هو الذي ينبغي أن يقال به).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الهوامش والمراجع

- (1) انباء الرواة على أنباء النحاة للقفطي, 2: 332, وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي, 7: 402, والأعلام للزركلي, 5: 62.
- (2) معجم البلدان لياقوت الحموي, 5: 153.
- (3) سير أعلام النبلاء للذهبي, 16: 457.
- (4) ينظر: م, ن: 16: 458.
- (5) اختصار القدر المعلى في التاريخ المحلي لابن سعيد: 152.
- (6) م, ن: 152.
- (7) ينظر: سير أعلام النبلاء, 16: 457.
- (8) اختصار القدر المعلى: 152.
- (9) التوطئة (مقدمة المحقق): 36-37.
- (10) سير أعلام النبلاء, 16: 457.
- (11) شذرات الذهب, 7: 402.
- (12) وفيات الأعيان, لابن خلكان: 2: 123.
- (13) ذيل الصلة, لابن الأبار: 70.
- (14) التوطئة, مقدمة المحقق: 13.
- (15) كشف الظنون لحاجي خليفة, 3: 353.
- (16) مقاييس اللغة, 2: 232.
- (17) ينظر: لسان العرب, 4: 264, والقاموس المحيط, 1: 497.
- (18) ينظر: لسان العرب, 1: 187.
- (19) الصحاح, 2: 405.
- (20) دستور العلماء, 1: 44.
- (21) الكليات, الكفوي, 1: 62.
- (22) كشف اصطلاح الفنون, للتهانوي: 50.
- (23) الموسوعة الفقهية الكويتية, المصدر: www.isuin.govkw.
- (24) المحصول في علم الأصول للرازي, 5: 529.
- (25) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه: 21.
- (26) ينظر: شذرات الذهب: 153, وابن عقيل: 4: 89.
- (27) الكتاب, 3: 115.
- (28) التوطئة: 145.
- (29) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, 2: 36.
- (30) م, ن: 2: 38.
- (31) في الأصل: ((يجوز اثباتها في شذوذا)) التوطئة: 164, ولعل الاصبوب حذف (في).
- (32) البيت لأمية بن أبي الصلت في الدرر اللوانع على همع الهوامع للشنقيطي, 1: 387-388؛ وبلا نسبة في اوضح المسالك على الفية ابن مالك لابن هشام, 2: 85, وهمع الهوامع (شرح جمع الجوامع) للسيوطي, 1: 160. والشاهد في (يلومونني أهلي) حيث الحق واو الجماعة بالفعل المسند إلى الفعل الظاهر, على لغة بني الحارث بن كعب, والقياس: يلومني... أهلي.
- (33) البيت بلا نسبة في اوضح المسالك, 2: 83, ومغني اللبيب لابن هشام, 1: 696, والشاهد فيه قوله: ((ألفينا عيناك)) حيث ألصقت ألف الأثنين بالفعل المسند إلى فاعله الاسم الظاهر وذلك على لغة الحارث بن كعب.
- (34) التوطئة: 164.
- (35) ينظر: التوطئة: 175.
- (36) البيت لعنترة بن شداد في ديوانه 18, وهو معلقته التي مطلعها:
هَلْ غَادَرَ الشعراءُ من متردٍ أم هل عرفت الدار بعد توهم
ورواية البيت في الديوان (يا شاة ما قنص لمن حلت له), وهو ايضا في كتاب الازهية في علم الحروف للهروي, 104, والرواية فيه (يا شاة من قنص), والشاهد فيه قوله: (يا شاة من قنص) فقد وقعت (من) زائدة فاصلة بين المضاف والمضاف إليه.

- (37) البيت بلا نسبة في الازهية في علم الحروف للهروي, 103, ومغني اللبيب, 1: 626. والشاهد فيه قوله: (والاثرون من عددا) فقد زيدت (من) على قاعدة الكوفيين في زيادة الاسماء.
- (38) مغني اللبيب: 1: 625.
- (39) التوطئة: 175.
- (40) م, ن: 191.
- (41) م, ن: 191.
- (42) م, ن: 191.
- (43) الكتاب: 2: 395.
- (44) مغني اللبيب, 1: 522-523.
- (45) خزانة الادب, 2: 220.
- (46) الكتاب, 2: 395.
- (47) التوطئة, 242-243.
- (48) الكتاب, 1: 476.
- (49) التوطئة: 242-243.
- (50) تكلمة الرجز: بيض ثلاث كنعام جم.... وهو بلا نسبة, نسبة في شرح المفصل لابن يعيش, 4: 504, وأوضح المسالك, 3: 44, ومغني اللبيب, 1: 361, والشاهد فيه قوله: ((عن كالبرد)) حيث وردت الكاف اسما بمعنى (مثل) بدليل دخول (عن) عليها, وهو حرف جر لا يدخل إلا على اسم.
- (51) مغني اللبيب, 1: 361.
- (52) الجنى الداني, للمرادي: 79.
- (53) الكشف: 175. وينظر: مغني اللبيب, 1: 361.
- (54) التوطئة: 256.
- (55) الانصاف في مسائل الخلاف: ابو البركات الانباري, 1: 278.
- (56) لم يذكر سيبويه (حاشا) فمن حروف الجر 486/1 لكنه قال في باب (لايكون) و (ليس) وما اشبههما وأما (حاشا) فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر (حتى) ما بعده وفيه معنى الاستثناء. ينظر: الكتاب, 2: 368.
- (57) التوطئة: 242.
- (58) كتاب التبيين عند مذاهب النحويين, أبو البقاء العكبري, 410-411.
- (59) التوطئة: 308-309.
- (60) ينظر: شرح ابن عقيل, 2: 128, وشرح قطر الندى لابن هشام, 355, وجمع الهوامع, 2: 251.
- (61) شرح قطر الندى: 355.
- (62) في الأصل النحويين, ولعله سهو من المحقق والأصل ما اثبتناه.
- (63) التوطئة: 314-315.
- (64) ينظر: معاني النحو: فاضل صالح السامرائي: 2: 275.
- (65) الجدول في اعراب القرآن, محمود الصافي: 14: 36.
- (66) ينظر: اعراب القرآن وبيانه, 9: 378.
- (67) التوطئة: 245.
- (68) يقول سيبويه في المفعول له (هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوف له, ولأنه تقدير لما قبله لما كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه, فانتصب (الدرهم) في قولك: (عشرون درهما) وذلك قولك: (فعلت ذلك حذار الشر), و(فعلت ذلك مخافة فلان وادخار فلان).
- قال الشاعر وهو حاتم بن عبدالله الطائي: واغفر عوراء الكريم ادخاره..... وافصح عن شتم اللئيم تكرّما
- فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له, كأنه قيل له: لما فعلت كذا وكذا؟ فقال: (لكذا وكذا) ولكنه لما طرح الام عئل فيه مافيه).
- ينظر: الكتاب, 1: 435-437.
- (69) التوطئة: 345. وقوله (إن الضرب مثلا أدب في المعنى) اشارة الى المثال المشهور في كتب النحو: (ضربت ابني تأديبا)
- (70) الكتاب, 1: 369, وشرح الرضي, 1: 192.
- (71) ينظر: التوطئة: 345.
- (72) اللوحة في شرح الملح, لابن السائغ, 1: 359.

(البيت لعجاج والشاهد فيه المفعول له نكرة ((مخافة)) ومعرفة ((زعل المحبور)) ينظر سيوييه, 1: 185, ⁷³)
وشرح الرضي, 1: 193.

Sources and References

1. *Ikhtisar al-Qdah Mu'alla fi al-tarikh al-muhalla*, by Ibn Saeed Abi Al-Hassan Ali bin Musa (died in 685 AH), abbreviated by Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah bin Khalil.verified by: Ibrahim Al-Abyari, Lebanese Book House, Beirut, second edition, 1400 AH-1980 AD. .
2. *Al-Alam (A Dictionary of Biography of the Most Famous Arabs, Arabs and Orientalists)*, authored by: Khair Al-Din Al-Zarkali, 17th edition, Dar Al-Ilm ili Malayeed, Beirut, Lebanon, August 2007.
- 3- *Irab Al-Qur'an Al-Karim wa Bayanu*, Muhyi Al-Din bin Ahmed Mustafa Darwish, Dar Al-Irshad for University Affairs - Homs, Syria –4t ed. -1415 A.H
5. *Anbahu al-Ruwat ala Anbahu al-Nuhat*, by Abu Al-Hasan Ali bin Yusef Al-Qafti, verified by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, first edition, Al-Asriya Library, Sidon Beirut, 1424 AH_2004 AD.
6. *Al-Insaf fi Masa'el Al-Khilaf bayna Al-Nahwiyeen Al-Kufiyeen wa Al-Basriyeen:* by Abu Al-Barakat Abdul Rahman Ibn Muhammad bin Abi Saeed, Al-Anbari (died in 577 AH), verified by: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, House of Revival of Arab Heritage.
- 7- *Al-Takmilah* Al-Hasan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar Al-Farsi Abu Ali (288-377 AH).
8. *Al-Tawti'a*, by Abu Ali Al-Shalubini (died in 645), study and verification by: Dr. Youssef Ahmed Al-Mutawa,1401_1981 AD.
9. *Al-Azhia fi Ilm al-Huruf*, by Ali bin Muhammad Al-Nahwi Al-Harawi (died 415 AH), verified by: Abdel-Moeen Al-Malouhi, Damascus, 1391 AH-1971 AD.
10. *Awdah Al-Masalik ila Alfiat Ibn Malik*, by Abu Muhammad Abdullah Jamal al-Din ibn Yusuf ibn Hisham al-Ansari (died in 761 AH), verified by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Tala'i'
- 11- *The table in the expression, morphology and interpretation of the Qur'an with general grammatical benefits*, Mahmoud Al-Safi Dar Al-Rasheed, Damascus Beirut, 1416-AH-1995AD).

- 12- ***Al-Jana Al-Dani fi Huroof al-Ma'ani***, al-Hasan bin Qasim al-Muradi, verified by Fakhr al-Din Qabawah, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1, 1413-1992 AD.
13. ***Siar A'lam Al-Nubala'***, by Shams Al-Din Al-Dhahabi, died in 748 AH, edited and narrated by Khairy Saeed, Al Tawfiqia Library, Cairo, Egypt.
14. ***Diwan Antara Ibn Shaddad***, taken care of and explained by Hamdo Tammas, Dar al-Maarifa, Beirut, Lebanon, third edition, 1428 AH_2007 AD
15. ***Shatharat Al-thahab fi Akhbar Min Thahab***, by Ibn al-Imad al-Hanbali (died 1089 AH), verified and commented on: Mahmoud Arnaout, first edition, Dar Ibn Kathir, Damascus - Beirut, 1412 AH _ 1991 AD.
16. ***Sharh Ibn Aqil on Alfiya Ibn Malik***, by Abdullah Ibn Aqeel al-Aqili al-Hamdani al-Masri (d. 769 AH), verified by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, al-Hidaya Library, Erbil, Iraq.
- 17- ***Sharh Al-Ashmouni ala Alfiyat Ibn Malik***, by Ali bin Muhammad Abu Al-Hassan Nour Al-Din Al-Ashmouni (died in 900 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1, 1419 AH - 1998 AD.
18. ***Sharh Diwan Tarfa bin Al-Abed***, presented to him and commented on his footnotes by Saif Al-Din Al-Katib, and Ahmed Essam Al-Kateb, Al-Hayat Library, Beirut, Lebanon, 1989.
- 19- ***Sharh Al-Radi li Kafiya Ibn Al-Hajeb***, Muhammad bin Al-Hasan Al-Istrabadi Al-Radhi, verified by: Hassan bin Muhammad bin Ibrahim Al-Hafzi, 1st edition, 1966 AD.
- 20- ***Sharh Shuthoor Al-thahab fi Ma;rifat Kalam Al-Arab***, Ibn Hisham Al-Ansari, 708-761 AH. Verified by: Muhammad Abu Al-Fadl Ashour Radar Reviving the Arab Heritage, 1, 2014 AD.
- 21 ***Sharh Qatar Al-Nada wa Bel Al-Sada***, by Jamal Al-Din Abu Muhammad Abdullah bin Yusuf Al-Ansari known as Ibn Hisham (761 AH), verified by: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, first edition, Dar Al-Fajr Library, 1422 AH_2001 AD
22. ***Sharh Al-Mufasssal li Al-Zamakhshari***, by Muwaffaq Al-Din Abi Al-Baqa Ya'ish bin Ali bin Ya'ish Al-Mawsili (died in 643 AH), it was presented to him and its margins and indexes were drawn up by Dr. Emile Badi' Yaqoub, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, first edition, 1422 AH_2001 AD.
- 23- ***Al-Kitab***, by Amr bin Othman bin Qabr, nicknamed (Sibawayh) died in 180 AH, commented on it and put its footnotes and indexes: Dr. Emile Badi'

Yacoub, first edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1420 AH, 1999 AD

- 24- ***Kitab Al-Tabeen an Mathahib Al-Nahwiyeen***, Abu Al-Baqa Al-Akbri (d. 616 A.H.), verified by: Abdul Rahman Al-Uthaymeen, Dar Al-Arab Al-Islami, 1, 1406 A.H. - 1986 A.D.
25. ***Kashf al-Dunun an Asami Al-Kutub wa Al-Funoon***, by Haji Khalifa (Mustafa bin Abdullah Kateb Chalabi, died in 1067 AH), first edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 2008.
26. ***Ma'ani Al-Nahw***, Dr. Fadel Saleh Al-Samarrai, second edition, Dar Al-Fikr, Amman, Jordan.1423 AH _2003 AD
- 27- ***Al-Lamha fi Sharh Al-Malaha***, Muhammad Bin Al-Hassan Al-Saaegh (640 - 720 AH), verified by: Ibrahim bin Salem Al-Sa'edi, 1st Edition, Saudi Arabia Islamic University, 1424-2004 AD,
- 28- ***Mughni Al-Labib an Kutub Al-A'reeb***, by Jamal Al-Din Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Hisham Al-Ansari (died in 761 AH), presented to him and put its footnotes and indexes by Hassan Hamad, supervised and reviewed by Dr. Emile Badi' Yacoub, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, first edition, 1418 AH - 1998 AD.
29. ***Ham' al-Hawa'i(Sharh Jame' Al-Jawamie') fi Ilm Al-Arabiya***, by Imam Jalal al-Din Abd al-Rahman ibn Abi Bakr al-Suyuti (died in 911 AH), Dar al-Maarifa, Beirut, Lebanon.